GAR Global Arbitration Review

تقرير التحكيم السنوي

نسخة الشرق الأوسط وإفريقيا

٢٠٢٤

المملكة العربية السعودية

تقـريـر التحـكيم السـنوي
نسخة الشرق الأوسط وإفريقيا
٢٠٢٤

نسخة الشرق الأوسط وإفريقيا من تقرير التحكيم السنوي لعام ٢٠٢٤ يحتوي على رؤى وأفكار ريادية من ٣٤ ممارسًا مُبَرَّزًا في المنطقة، وقد أصبح واحدًا من أفضل المصادر لمعرفة القضايا المهمة، والأحكام القضائية ذات الصلة بالتحكيم التجاري التي تصدر في المنطقة، إلى جانب التطورات التي قد ينشأ عنها منازعات تجارية.

تقدم هذه النسخة خلفيات عن العديد من مقار التحكيم المهمة، ونظرة عامة على قطاع الطاقة، والتعدين، والاتصالات، والإنشاءات، والمشاريع في المملكة العربية السعودية. وجميع المقالات مُدَعَّمة بهوامش وإحصاءات ذات صلة.

صدرت في ٢٤ أبريل ٢٠٢٤

المعلومات الواردة في هذا التقرير إرشادية فقط، ولا تُعَد "Law Business Research" مسؤولة عن أي تصرفات (أو غيابها) تُؤْخَذ بناء على هذا التقرير أو ما ورد فيه من معلومات، ولا يمكن أن تكون مسؤولة عن أي أضرار تنشأ من الاعتماد على هذه المعلومات أو استخدامها، بأي حال من الأحوال. جميع الحقوق محفوظة ٢٠٢٤ - لـ "Law Business Research".

GAR Global Arbitration Review

جيمس ماكفيرسون
المركز السعودي للتحكيم التجاري

ملخص

شهدت المملكة العربية السعودية في السنوات الماضية تقدمًا في طريقها نحو أن تكون مقرًا دوليًّا للتحكيم التجاري، وبفضل الدعم القوي من القطاع الحكومي والخاص والجهاز القضائي، فإن المملكة تتواءم مع المعايير الدولية في هذه الصناعة، وتجتذب الخبرات المحلية والدولية، وعددًا متزايدًا من قضايا التحكيم الدولية.

نقاط النقاش

- المركز السعودي للتحكيم التجاري: عقد من التحول في منظومة بدائل تسوية المنازعات.
- المشاركة والريادة الفكرية: "أسبوع الرياض الدولي لتسوية المنازعات 2024" و"المؤتمر الدولي الثالث للمركز السعودي للتحكيم التجاري والمعرض المصاحب 2024".
- التطوير المهني وبناء القدرات.
- نظام المعاملات المدنية الجديد.
- الوساطة.
- القواعد الداخلية لمجلس القرارات الفنية في المركز.
- تحديث قواعد التحكيم للمركز.
- الشريعة الإسلامية.
- التنفيذ القضائي.

إحالات في المقالة

- القواعد الداخلية لمجلس القرارات الفنية في المركز السعودي للتحكيم التجاري.
- قواعد التحكيم للمركز السعودي للتحكيم التجاري ٢٠٢٣.
- اتفاقية سنغافورة.
- اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع.
- نظام المعاملات المدنية ٢٠٢٣.

مقدمة

عندما أعلنت صحيفة "فايننشال تايمز" عن توافد مكاتب المحاماة الأمريكية "لاثام وواتكينز"، و"جرينبيرج تراوريج"، و"سكواير باتون بوجز"، على المملكة، أكبر مُصَدِّر للنفط في العالم، إلى جوار "دينتونز"، وأيضًا "كليفورد تشانس" و"هيربرت سميث فريهيلز" اللذَيْن يقع مقرهما في بريطانيا، وأنه في بضعة أشهر افتتحت مكاتب محاماة كبرى أخرى فروعًا لها بالرياض، بينها "كيرك لاند آند إليس"، مكتب المحاماة الأول عالميًّا من حيث الإيرادات؛ كان واضحًا أسباب هذا التوافد.[1]

ففي العقد الماضي، انخرطت المملكة انخراطًا شاملًا في بدائل تسوية المنازعات، واليوم هي مقر لاستضافة فعاليات دولية كبرى متعلقة بها، منها المؤتمر الدولي الثالث للمركز السعودي للتحكيم التجاري والمعرض المصاحب، والنسخة الخامسة من منافسة التحكيم التجاري الدولية، وتُعدّ هاتان الفعاليتان من معالم "أسبوع الرياض الدولي لتسوية المنازعات ٢٠٢٤"، أحد أكبر أسابيع تسوية المنازعات في العالم.

يسلط هذا المقال الضوء على التطورات الكبرى في صناعة بدائل تسوية المنازعات بالمملكة، ويخلص إلى أن النمو الملحوظ للصناعة فيها إن هو إلا ثمرة تفكير استراتيجي، وعمل جاد دؤوب من قبل العاملين في القطاعَيْن العام والخاص، الذين يبذلون جهودًا حثيثة لتعزيز وتطوير آليات إدارة وتسوية المنازعات التجارية.

المركز السعودي للتحكيم التجاري: عقد من التحول في منظومة بدائل تسوية المنازعات للمملكة

المركز السعودي للتحكيم التجاري منشأة غير ربحية، تأسس بموجب قرار مجلس الوزراء السعودي رقم (٢٥٧) بتاريخ ١٤ جمادى الآخرة ١٤٣٥هـ (١٤ أبريل ٢٠١٤م)، لإدارة عمليات التحكيم والوساطة وغيرها من بدائل تسوية المنازعات التي يتفق أطراف القضايا على إحالتها إلى المركز، ويقدم المركز خدماته وفق أفضل المعايير والممارسات الدولية باللغتَيْن العربية والإنجليزية.

ويعمل المركز في بيئة داعمة للتحكيم التجاري إلى جانب الجهاز القضائي، ويحظى بالتأييد والدعم الحكومي اللازم للقيام بأعماله. ولتعزيز استقلاليته عن الحكومة، فقد مُنِح مجلس إدارة المركز، الذي يُشترَط ألا يشغل أعضاؤه منصبًا حكوميًّا ويُعيَّنون بأمر من رئيس مجلس الوزراء، استقلالية تشغيلية كاملة.

وقد حقَّق المركز نموًّا ملحوظًا منذ بدء أعماله في أكتوبر ٢٠١٦م، مسجلًا عددًا كبيرًا من القضايا أطرافها محليون ودوليون، وتنوعت قطاعاتها بين القطاع المصرفي والمالي، والسوق المالية والاستثمار، والمقاولات والهندسي، وغيرها. ويستهدف المركز الحفاظ على هذا النمو بالريادة والمشاركة مع كل أصحاب العلاقة، من محامين وخبراء ومحايدين وأكاديميين، وجيل المستقبل المقبلين على الصناعة.

١- جو ميلر وكيت بيولي، "شركات محاماة النخبة تتوافد لإبرام الصفقات في المملكة العربية السعودية وسط الجفاف العالمي لعمليات الاندماج والاستحواذ"، فايننشال تايمز (٢٥ يونيو ٢٠٢٣).

أسبوع الرياض الدولي لتسوية المنازعات ٢٠٢٤

أُطلِق "أسبوع الرياض الدولي لتسوية المنازعات ٢٠٢٤" ليكون أسبوعًا جامعًا للأطراف ذات العلاقة بمنظومة تسوية المنازعات، من مستشارين قانونيين، ومحامين، ومحَكِّمين ووسطاء دوليين، ولتعزيز أفضل الممارسات في هذه الصناعة الواعدة، حيث يهدف الأسبوع إلى تحويل المملكة إلى وجهة رائدة عالميًّا في مجال تسوية المنازعات التجارية.

شهدت العاصمة السعودية، الرياض، فعاليات "أسبوع الرياض الدولي لتسوية المنازعات ٢٠٢٤"، وذلك خلال الفترة من ٢٢ – ٢٦ شعبان ١٤٤٥ (٣ – ٧ مارس ٢٠٢٤). وقد حظيت هذه الفعالية الهامة بدعم ورعاية ٥٤ منظمة محلية ودولية معنية بتطوير الصناعة.[٢] وقد جمعت هذه الفعالية جميع الأطراف ذات العلاقة بمنظومة تسوية المنازعات، بما في ذلك الجهات الحكومية والمؤسسات الدولية والمحلية والخبراء القانونيين والمحَكِّمين والمحامين، مما يسمح بدعم فرص الصناعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمساهمة في تسهيل تبادل المعرفة والخبرات.[٣]

وقد شهد الأسبوع توافد أكثر من ٤,٥٠٠ مشارك من أكثر من ٧٩ دولة، وشهد أكثر من ٩٠ فعالية نظمها ١٠٥ منظمات، منها المؤتمر الدولي الثالث للمركز السعودي للتحكيم التجاري والمعرض المصاحب، بعنوان: "تسوية المنازعات في عالم متغير: الاتجاهات والفرص الجديدة"، الذي أتى انطلاقاً من دور المركز في النهوض بمستوى الصناعة والارتقاء بها محليًّا وإقليميًّا، وبهدف استكشاف فرص الصناعة في الاقتصاد الأكبر شرق أوسطيًّا.

وقد شهد المؤتمر إبرام عدد من الاتفاقيات والشراكات الإستراتيجية في مجال القانون والتحكيم والخدمات الاستشارية في مجال تسوية المنازعات، من بينها اتفاقيات تعاون بين المركز وجهات أخرى محلية ودولية، بما في ذلك المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID)، والمَجْمع الملكي البريطاني للمحَكِّمين (Ciarb)، ومركز سنغافورة للتحكيم الدولي.[٤]

وتعكس هذه الاتفاقيات التزام المملكة والمركز بتحسين بيئة الأعمال والاستثمار فيها، مما يعزز الثقة والشفافية في البيئة القانونية والتحكيمية، وزيادة جاذبية المنطقة بصفتها وجهة استثمارية في المنطقة والعالم، ووفقًا لما قاله رئيس مجلس إدارة المركز، الدكتور وليد بن سليمان أبانمي، فإن هذا التوجه "يُحَتّم علينا أن نكون مساهمين في صناعة المستقبل، وأن نسعى في تمكين بيئة الأعمال وتدفق الاستثمارات، ليس إلى المملكة ومنها إلى العالم فحسب، وإنما أن نكون لاعبًا دوليًّا مؤثرًا في صناعة التحكيم وبدائل تسوية المنازعات، ولنا تميُّزنا وبصمتنا العالمية".[٥]

وتضمنت فعاليات الأسبوع التصفيات النهائية للنسخة الخامسة من منافسة التحكيم التجاري الدولية، حيث عُقِدت المنافسة حضوريًّا للمرة الأولى في تاريخها، وبلغ عدد المتنافسين فيها هذا العام ١٣٤ فريقًا، ضمت جميعها ٩٢١ طالبًا وأكاديميًّا، من ١١١ جامعة في ٢٧ دولة.[٦]

٢- بيان صحفي، "أسبوع الرياض الدولي لتسوية المنازعات ٢٤ يختتم أعماله بمشاركة خبراء تحكيم عالميين وخبراء قانونيين"، المركز السعودي للتحكيم التجاري، (١٠ مارس ٢٠٢٤).
٣- المرجع نفسه.
٤- المرجع نفسه.
٥- المرجع نفسه.
٦- المرجع نفسه

ويعكس تنوُّع فعاليات الأسبوع والإقبال الواسع عليه؛ مدى التقدم الذي أحرزته المملكة في صناعة بدائل تسوية المنازعات، والسمعة الدولية الحسنة التي باتت تحظى بها، مما يعزز مكانتها الدولية بصفتها وجهة رائدة ومقرًا آمنًا للتحكيم التجاري.[٧]

التطوير المهني وبناء القدرات

إطلاق المَجْمع الملكي البريطاني للمحَكَّمين في السعودية

شهد مؤتمر المركز الثالث، الحدث الرئيس في "أسبوع الرياض الدولي لتسوية المنازعات ٢٠٢٤"، حدثًا هامًا تمثل في تدشين فرع المَجْمع الملكي البريطاني للمحَكَّمين في المملكة، ويهدف هذا الفرع إلى ربط ممارسي بدائل تسوية المنازعات بالمملكة، الذين يتزايد عددهم بشكل ملحوظ، بشبكة واسعة تضم أكثر من ١٧,٥٠٠ عضو من شتى أنحاء العالم.[٨] ويُعَد هذا التدشين تطورًا طبيعيًّا للعدد المتزايد من الكفاءات السعودية المتخصصة في تسوية المنازعات التجارية، التي بلغ تعدادها أكثر من ٢٧٠ عضوًا في المَجْمع.

وأكدت المدير العام للمَجْمع، الأستاذة كاثرين ديكسون، على التزام المَجْمع بمواصلة دعم بناء قدرات تسوية المنازعات الخاصة في المملكة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأشارت إلى أن الحماس الكبير الذي شهده "أسبوع الرياض الدولي لتسوية المنازعات ٢٠٢٤" يُظهر رغبة حقيقية في تضمين بدائل تسوية النزاعات في منظومة العدالة الفعالة.[٩]

من جهته، قال رئيس فرع المجمع في المملكة، الدكتور حامد بن حسن ميرة: "إن إطلاق فرع المَجْمع المملكة هو خطوة إيجابية إلى الأمام لمواصلة النمو والتوسُّع في تقديم حلول تسوية المنازعات بالمملكة، حيث ستضع المناقشات والعلاقات التي بُنيَت خلال الأسبوع أساسًا جيدًا لنا للسنوات القادمة، ونتطلع إلى العمل بشكل وثيق مع المَجْمع لضمان نجاحنا، كما أود أن أشكر أعضاءنا وشركاءنا على دعمهم وتشجيعهم".[١٠]

٧- المرجع نفسه.
٨- بيان صحفي، "المجمع الملكي البريطاني للمحكمين يفتتح فرعًا له في المملكة العربية السعودية"، المجمع الملكي البريطاني للمحكمين (٦ مارس ٢٠٢٤).
٩- المرجع نفسه.
١٠- المرجع نفسه.

التعليم

كثفت المملكة، ممثلة بالمركز، استثمارها في تعليم بدائل تسوية المنازعات عند ذوي العلاقة والممارسين، من مستشارين، ومحكّمين، ووسطاء، وخبراء، وأطراف القضايا، والطلاب.

ولتزويد ممارسي الصناعة بفرص تتيح لهم تعزيز مهاراتهم، والحصول على شهادات معترف بها محليًّا ودوليًّا، عقد المركز شراكة مع المَجْمع لتقديم برنامج المَجْمع "الزمالة الدولية في التحكيم التجاري" باللغة العربية والإنجليزية، لاعتماد المحَكَّمين والوسطاء لدى المركز.[١١]

وتعد المنافسة التي ينظمها المركز باللغة العربية مبادرة تعليمية مؤثرة، موجهة إلى طلاب وطالبات الجامعات الناطقة بالعربية من أنحاء العالم العربي ومن خارجه، مع تركيز على الشروط النموذجية، وقواعد وإجراءات المركز السعودي للتحكيم التجاري، ومستندات الإرشادية، وهي تعمل على تنمية الجيل المقبل من ممارسي التحكيم الدولي، وقد عقدت التصفيات النهائية من النسخة الخامسة للمنافسة خلال فعاليات "أسبوع الرياض الدولي لتسوية المنازعات ٢٠٢٤".

تعاوُن بين المركز وهيئة المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة لتقديم خدمات بدائل تسوية المنازعات

استمرارًا لنهج بناء الشراكات الاستراتيجية في تعزيز مجال بدائل تسوية المنازعات في المملكة العربية السعودية وفي جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أبرم المركز سلسلة من مذكرات التفاهم مع المؤسسات والوكالات والهيئات الدولية الرئيسية.

وفي مايو ٢٠٢٣، أبرم المركز اتفاقية تعاون مع هيئة المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة في المملكة[١٢] بهدف توفير إطار إجرائي لتقديم خدمات بدائل تسوية المنازعات في المناطق الاقتصادية الخاصة، وفق أفضل المعايير والممارسات الدولية، بما يسهم في تمكين هذه المناطق، وتحويلها إلى بيئة جاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية.

تعمل المناطق الاقتصادية الخاصة في الرياض، وجازان، ورأس الخير، ومدينة الملك عبد الله الاقتصادية، بموجب نُظُم تشريعية ولوائح خاصة، تجعل منها مناطق اقتصادية ذات تنافسية عالية وجاذبة للاستثمارات النوعية. وسيعمل المركز، بموجب الاتفاقية، على إنشاء مقر له في مقر الهيئة بمدينة الملك عبد الله الاقتصادية فور تشغيل المناطق الاقتصادية الخاصة، وذلك بهدف تقديم خدمات التحكيم المؤسسي وبدائل تسوية المنازعات الأخرى، مع إمكانية إنشاء مقرات إضافية في تلك المناطق عند الحاجة.[١٣]

كما سيتعاون الطرفان في إيجاد آلية إجرائية لتقديم خدمات التحكيم وغيره من البدائل للمستثمرين في المناطق الاقتصادية الخاصة، مع تخصيص قائمة بالمحَكَّمين الخبراء بشؤون المناطق الاقتصادية الخاصة تمَكّن أطراف القضايا من اختيار الأفضل منها.

وتشمل أوجه التعاون رفع الوعي بالتقدُّم النوعي الذي تشهده صناعة التحكيم بالمملكة لدى المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال ومُلّاك المشاريع، وذلك بالاعتماد على وسائل عدة، منها اللقاءات التعريفية، والمواد التثقيفية، والإجابة على الاستفسارات التي ترد إلى الهيئة بشأن آلية تسوية المنازعات التجارية.[١٤]

١١- بيان صحفي، "المركز السعودي للتحكيم التجاري يطلق برنامج الزمالة الدولية بالشراكة مع المجمع الملكي البريطاني للمحكمين"، المجمع الملكي البريطاني للمحكمين (١٥ يوليو ٢٠١٩).
١٢- بيان صحفي، "المركز السعودي للتحكيم التجاري وهيئة المناطق الاقتصادية يتعاونان في تقديم خدمات تسوية المنازعات"، المركز السعودي للتحكيم التجاري (١ يونيو ٢٠٢٣).
١٣- المرجع نفسه.
١٤- المرجع نفسه.

التعاون بين مركزَيْ التحكيم الدوليَيْن في السعودية والصين

أبرم المركز مذكرة تفاهم مع مركز التحكيم الاقتصادي والتجاري الدولي الصيني (CIETAC)، خلال "قمة التحكيم الصينية لعام ٢٠٢٣ والمنتدى الثالث لمراكز تحكيم طريق الحرير الجديد"، التي شارك المركز السعودي فيها بصفته مركزًا داعمًا للقمة ومتحدثًا رئيسًا في جلساتها.[١٥]

وتنص مذكرة التفاهم على إقامة التعاون بين الطرفَيْن في تقديم الدعم لقضايا التحكيم التي يديرها الطرفان، ويتضمن ذلك توفير قاعات الاستماع التي يملكها كل طرف، وترشيح محكّمين من قائمة كل طرف إلى الطرف الآخر حسب احتياجه، وتبادل الخبرات الوظيفية وإعارة الموظفين بحسب الحاجة.

كما تؤسس المذكرة قناة للتعاون بين المركزَيْن في ترويج التحكيم وغيره من بدائل تسوية المنازعات، بوصفها أدوات فاعلة لتسوية المنازعات التجارية، ولتبادل المعلومات المتعلقة بالتحكيم التجاري والتجارة والاستثمار، ولإعداد البحوث وإقامة برامج التطوير المهني في ممارسة بدائل تسوية المنازعات.

نظام المعاملات المدنية الجديد

يمثل نظام المعاملات المدنية الجديد في المملكة تطورًا قانونيًّا مهمًّا، وهو يؤثر بشكل كبير في المسائل التجارية، ويشجع النظام على استخدام الوساطة والتحكيم بصفتها وسائل لحل المنازعات المدنية بكفاءة وبطريقة ودية[١٦]، كما يعزز عملية حل المنازعات بشكل أسرع وأكثر فعالية من حيث التكلفة.[١٧]

الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع (CISG)

وفي عام ٢٠٢٣، أعلنت السعودية انضمامها إلى اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع (CISG)، لتصبح الدولة الـ٩٦ التي تنضم إلى الاتفاقية، والتي ستدخل حيز النفاذ في المملكة، باستثناء الجزء الثالث من بنودها، في الأول من سبتمبر ٢٠٢٤.

وتسهم الاتفاقية في إزالة العقبات في مجال التجارة الدولية وتعزز تنميتها، إضافة إلى دعمها للجهود المبذولة لتنوُّع الاقتصاد وتعزيز التعاملات التجارية عبر الحدود بالنسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.[١٨]

الوساطة

اتخذت المملكة خطوات كبيرة لتعزيز الاعتماد على واستخدام الوساطة التجارية، وفي عام ٢٠٢٢، كانت المملكة إحدى الدول الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة، التي تعرف اختصارًا بـ "اتفاقية سنغافورة بشأن الوساطة"، والتي تهدف إلى ضمان إنفاذ اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة.

١٥- بيان صحفي، "توقيع اتفاقية لتعزيز التعاون بين مراكز التحكيم الدولية في المملكة العربية السعودية والصين"، المركز السعودي للتحكيم التجاري (٧ سبتمبر ٢٠٢٣).

١٦- نظام المعاملات المدنية السعودي ٢٠٢٣ موجود على موقع أم القرى (باللغة العربية). كذلك تتوفر الترجمة إلى الإنجليزية من قبل مكتب الخبراء.

١٧- سعود العماري وآمنة كيدواي، "المملكة العربية السعودية"، في غاري بورن وماتيو أنجيليني (محرران)، التقاضي ٢٠٢٤، الغرف والشركاء (٥ ديسمبر ٢٠٢٣)

١٨- أنك سانتينز، وسامي مركباوي، وكريم ماري، "العد التنازلي لـ أسبوع الرياض الدولي لتسوية المنازعات ٤٢: عام جديد، مركز تحكيم جديد: إنجاز المملكة العربية السعودية المذهل لوعودها بخلق بيئة جاذبة للمستثمرين"، مدونة التحكيم Kluwer (٨ فبراير ٢٠٢٤).

في عام ٢٠٢٣، نشرت المملكة مسودة نظامها الأول للوساطة، الذي يهدف إلى جَعْل المملكة متماشية مع التزاماتها بموجب اتفاقية سنغافورة وتعزيز الوساطة في المملكة بصفتها واحدة من بدائل تسوية المنازعات التجارية. وقد حظي مشروع القانون مراجعات إيجابية على وجه عام، إذ يضع إطارًا للوساطة، ويحدد المتطلبات التي يجب على الأطراف الوفاء بها للمشاركة في هذه العملية، فهو يُلزم بالحفاظ على سرية الإجراءات، وهو ما دفع أحد المعلقين إلى القول إنه "تطور مرغوب، لأنه يساعد الأطراف على أن يكونوا صريحين مع بعضهم البعض، ويسمح بتسوية المنازعات بكفاءة أكثر".[١٩]

القواعد الداخلية لمجلس القرارات الفنية في المركز

استكمالًا لجهود حوكمة أعماله ومواءمتها مع أفضل الممارسات الدولية، نشر المركز القواعد الداخلية لمجلس القرارات الفنية، التي دخلت حيّز النفاذ في الأول من يوليو لعام ٢٠٢٣. [٢٠] وتغطي القواعد جوانب عدة من أعمال المجلس، بما في ذلك تشكيل أعضائه وتعيينهم، والصلاحيات والمهام المنوطة به، وآلية اجتماع المجلس وإصدار القرارات.

وتنص القواعد الداخلية للمجلس على ١١ مهمة يتولاها فيما يتعلق بالجوانب الفنية المصاحبة لقضايا التحكيم، من أهمها ضم قضيتَيْ تحكيم أو أكثر، والفصل في منازعات عدد المحَكَّمين، وتعيين هيئة التحكيم، والبت في الطعون بالمحَكَّمين وعزلهم، والبت في مكان التحكيم، ومراجعة أحكام التحكيم، وتحديد الإيداعات المقدمة لتغطية تكاليف التحكيم، وتحديد رسوم المركز وأتعاب هيئة التحكيم.

ويعمل المجلس -وفق القواعد- بشكل مستقل عن مجلس إدارة المركز ولجانه وموظفيه، ويُعيَّن أعضاؤه مدة ثلاث سنوات، كما بالإمكان إعادة تعيين العضو شريطة ألا يكون قد شغل المنصب أكثر من مدتَيْن متتاليتَيْن.

وتحظر قواعد المجلس على رئيسه أن يعمل محَكَّمًا أو مستشارًا في قضايا يديرها المركز، كما لا يجوز للمجلس أن يُعَيّن أي عضو من أعضائه محَكَّمًا في قضايا يديرها المركز، كما يتولى أعضاء المجلس أداء واجباتهم دون مقابل.

وأكد المركز أن من شأن وضع هذه القواعد، ضمان اتساقية القرارات الفنية الصادرة عنه، واستمراريتها على المدى الطويل دون تأثُّر بتعاقب الكوادر المؤسسية المنتسبة إلى المركز، كما يُؤمّن التنوع الذي يضمه المجلس على مستوى جنسيات أعضائه وخلفياتهم المهنية والثقافية؛ منظورات عدة للنظر في هذه الخلافات الفنية.

١٩- محمد التمامي وآخرون، "العد التنازلي لـ أسبوع الرياض الدولي لتسوية المنازعات:سوق ناضجة: حل المنازعات في السعودية الجزيرة العربية"، مدونة كلوير للتحكيم (٢٨ فبراير ٢٠٢٤).

٢٠- بيان صحفي، "المركز السعودي للتحكيم التجاري ينشر القواعد الداخلية لمجلس القرارات الفنية"، المركز السعودي للتحكيم التجاري (٣٠ أكتوبر ٢٠٢٣).

تحديث قواعد التحكيم للمركز

أعلن المركز عن دخول قواعد التحكيم بنسخة عام ٢٠٢٣ حيز النفاذ، وذلك بعد إتمام مشروع تطوير القواعد، واستطلاع آراء العموم في المملكة وخارجها بشأن مسودة القواعد الجديدة، واعتماد المسودة في صيغتها النهائية من قبل مجلس إدارة المركز.[٢١]

في هذا السياق أعلن المركز عن دخول قواعد التحكيم بنسخة عام ٢٠٢٣ حيز النفاذ، وذلك بعد إتمام مشروع تطوير القواعد، واستطلاع آراء العموم في المملكة وخارجها بشأن مسودة القواعد الجديدة، واعتماد المسودة في صيغتها النهائية من قبل مجلس إدارة المركز.[٢٢] واعتبارًا من ١ مايو ٢٠٢٣ فإن قواعد التحكيم ستصبح هي القواعد المطبقة على القضايا الجديدة التي ترد إلى المركز وتدار وفقًا لها.

كما إن نفاذ القواعد يقضي بتفعيل مجلس القرارات الفنية في المركز، الذي سيتولى البت في الجوانب الفنية المرتبطة بقضايا التحكيم التي يديرها المركز، على يد ١٥ خبيرًا دوليًّا من ١٢ دولة، هم محَكِّمون دوليون، وأكاديميون، وقيادات سابقة في مراكز تحكيم دولية.

كما أن من أهم ملامح "قواعد التحكيم ٢٠٢٣" تدعيم الممارسات الإلكترونية في إدارة القضايا، ومن ذلك الانطباق التلقائي لقواعد إجراءات التحكيم الإلكتروني على المنازعات التي لا تتجاوز ٢٠٠ ألف ريال سعودي ما لم يختَرْ الأطراف عكس ذلك.

كما وَسّعت القواعد من السلطة التقديرية لهيئة التحكيم في بعض الإجراءات، مثل تقدير الشكل الأنجح لعقد جلسات المرافعات، بما في ذلك الجلسات الإلكترونية، والحق في تشجيع الأطراف على تسوية النزاع وساطةً، والحق في الحد من طول الإفادات الكتابية. وأضافت القواعد سببَيْن جديدَيْن يمكن بمقتضاهما رد المحَكَّم؛ أولهما عدم قيام المحَكَّم بمهماته، وثانيهما أن يتضح عدم امتلاكه المؤهلات التي اشترط الأطراف توفرها.

وتناولت القواعد بالضبط والتنظيم عددًا من الممارسات المستحدثة والقضايا الصاعدة في التحكيم التجاري الدولي، مثل التحكيم في قضايا العقود المتعددة والأطراف المتعددة، والضم أو تنسيق الإجراءات، وتمويل القضايا من طرف خارجي (Third-Party Funding)، ونشر أحكام التحكيم بعد تنقيحها، والأمن السيبراني والخصوصية وحماية البيانات.

وقد حظيت القواعد بقبول واسع النطاق وإيجابي في مجتمع التحكيم المحلي والدولي.[٢٤]

٢١- بيان صحفي، "قواعد التحكيم المنقحة للمركز السعودي للتحكيم التجاري تمكن محكمة المركز السعودي للتحكيم التجاري"، المركز السعودي للتحكيم التجاري (١ مايو ٢٠٢٣).
٢٢- المرجع نفسه.
٢٣- "محكمة المركز السعودي للتحكيم التجاري"، المركز السعودي للتحكيم التجاري.
٢٤- "٢٠٢٣ قواعد التحكيم للمركز السعودي للتحكيم التجاري – من منظور مجتمع التحكيم الدولي"، المركز السعودي للتحكيم التجاري.

الشريعة الإسلامية

أعلن معالي وزير العدل السعودي الدكتور وليد الصمعاني، خلال مشاركته في المؤتمر الثالث للمركز، بأن نسبة تأييد أحكام التحكيم في المملكة بلغ ٩٠٪ من أصل أربعة آلاف طلب إبطال حكم تحكيم ورد إلى محاكم الاستئناف بالمملكة.[٢٥] ومن بين ٨٨ طلب إبطال ورد إلى المحاكم في عام ٢٠٢٢، خمسة فقط قُبِلت وأسفرت عن إبطال حكم التحكيم إما جزئيًّا أو كليًّا، ولم يستند أي من قرارات الإبطال هذه إلى مخالفة أحكام للشريعة أو النظام العامة.[٢٦]

وأشار الدكتور يوسف الفراج، رئيس محكمة استئناف ورئيس فريق مشروع نظام المعاملات المدنية في لجنة التشريعات القضائية، إلى أن الأطراف الأجنبية العاملة في المملكة تحمل انطباعًا خاطئًا بأن الشريعة الإسلامية فضفاضة للغاية، ولا تزال غير مقننة.[٢٧] وقال إن نظام المعاملات المدنية الجديد وضع محددات لمفهوم "الشريعة الإسلامية" الذي ستتبعه المحاكم السعودية في العقود التجارية، بحيث يكون مستخدمي بدائل تسوية المنازعات على دراية بـ "المعايير والأساليب التي تتبناها المملكة".[٢٨]

وقد أزالت نسخة ٢٠٢٣ من قواعد التحكيم للمركز اشتراط أحكام الشريعة الإسلامية، بعد أن كانت تشترطها نسخة عام ٢٠١٦ من القواعد في أي قضية تحكيم يديرها المركز، بغض النظر عن القانون المنطبق الذي يختاره الأطراف. ومع ذلك، "تظل مبادئ الشريعة أساسًا للأنظمة السعودية وتطبق على أحكام التحكيم المحلية والأجنبية التي تُنفَّذ في المملكة اعتمادًا على مهفوم النظام العام".[٢٩]

التنفيذ القضائي

السوابق القضائية السعودية ٢٠٢٢ المتعلقة بالتحكيم

أشارت أحدث دراسة أجراها المركز على مجموعة من السوابق القضائية في المملكة بشأن بالتحكيم، التي يمتد نطاقها الزمني بين عامَيْ ٢٠١٧ و٢٠٢١، إلى أنه من بين ٧٢٠ حكمًا تمت دراستها، كان ثمة ٨١٤ سببًا مُضَمّنًا في دعاوى الأطراف. ومن بين تلك الأسباب كان ثمة ٢٥٦ سببًا يتعلق بأحكام التحكيم (نسبتها ٣١٪) تشمل طلب تنفيذ حكم أو دعوى بطلان حكم أو دعوى بطلان وطلب تنفيذ لنفس الحكم. ومن أصل ٢٥٦ سببًا، كان ١٣١ منها متعلقًا بإبطال أحكام التحكيم، وقد رُفِض منها ١٢٠ سببًا (٩٢٪)، وقُبِل ٨٪ (١١ طلبًا)، سبعة منها أبطل الحكم على أساسها إبطالًا كليًّا، وأربعة إبطالًا جزئيًّا، ومن بين الأسباب الـ ٢٤ التي استُنِد إليها لإبطال الأحكام قُبِل منها خمسة فقط (أو ٢١٪).[٣٠]

ولم تلقَ النتائج قبولًا حسنًا لدى الأطراف المعنية فحسب، بل إنها بعثت برسائل طمأنة وأكدت المملكة العربية السعودية بصفتها مقرًّا آمنا لممارسة الأعمال التجارية وتنفيذ أحكام التحكيم.

٢٥- بيان صحفي، "وزير العدل السعودي يسلط الضوء على إنجازات التحكيم"، وزارة العدل (٥ مارس ٢٠٢٤).
٢٦- جاك بالانتين، "حفل التحكيم الضخم في الرياض"، تقرير التحكيم السنوي (٧ مارس ٢٠٢٤).
٢٧- المرجع نفسه.
٢٨- المرجع نفسه.
٢٩- إيرين ميلر رانكين وآخرون، "قواعد التحكيم للمركز السعودي للتحكيم التجاري لعام ٢٠٢٣: ما تحتاج إلى معرفته"، فريشفيلدز بروكهاوس ديرينجر (١٥ مايو ٢٠٢٣).
٣٠- جيمس ماكفرسون وفاطمة بلفقيه، "تقرير مرحلي عن سهولة التحكيم السعودي"، في تقرير التحكيم السنوي، نسخة الشرق الأوسط وإفريقيا، ٢٠٢٣ (٢١ أبريل ٢٠٢٣).

وقد أشادت المدير التنفيذي للمجلس الدولي للتحكيم التجاري (ICCA)، ليز بوسمان، بـ "السجل الجيد" لمحاكم الاستئناف بالمملكة في إنفاذ قرارات التحكيم محليًّا، فضلًا عن إدراج شرط التحكيم الخاص بالمركز في العقود الحكومية باعتباره "أسلوبًا محكمًا" لبناء سجل القضايا.[٣١]

خاتمة

لقد كان التحول الذي دام عقدًا من الزمن على مستوى الممارسة وعلى مستوى الصناعة في المملكة، كما تم إيضاحه في هذه المقالة، عميقًا وشاملًا، ومن المرجح أن يستمر. ويتمتع القضاء السعودي بسجل راسخ في الفصل في المسائل المتعلقة بالتحكيم، وتوفير الدعم القضائي المطلوب لتنفيذ أحكام التحكيم المحلية والأجنبية. وبفضل سمعة المركز الحسنة محليًّا وإقليميًّا ودوليًّا، بصفته مركزا متميزا لتسوية في المنازعات التجارية؛ فإن المركز يستفيد من العمل في ولاية قضائية داعمة لبدائل تسوية المنازعات التجارية، كما يظهر ذلك في علاقاته الدولية الواسعة، وسجل قضاياه المتزايد.

٣١- بالانتين.

جايمس ماكفيرسون jmacpherson@sadr.org

الدور الثامن، مبنى اتحاد الغرف السعودية، ٧٩٨٢ طريق الملك فهد الفرعي – حي المؤتمرات، الرياض ١٢٧١١ - ٤١٨٣، المملكة العربية السعودية

هاتف: ٣٦٢٥...٩٦٦٩٢+

اقرأ المزيد من مواضيع المركز في مجلة التحكيم العالمية **(GAR)**